

حاتم الطائي يكتب:
إعادة ترتيب الأولويات الوطنية

◀ نحتاج لوقف نقدية كاشفة للتحديات
ومُصححة للمسارات الراهنة

◀ أولوياتنا الآن تتمثل في دعم الأسر المحتاجة
وتوفير الوظائف وتنمية القطاع الخاص

02

الرؤية

الحياة .. رؤية

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911
9 772076 991001
٢٠٠ بيسة

الرؤية
الأحد الممتاز

www.alroya.om
info@alroya.info

f X @ @ y t
alroyanewspaper

12% نموًا في الاستثمار الأجنبي المباشر

مسقط- العُمانية
أكدت سعادة ابتسام بنت أحمد الفرجية، وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار، أن المؤشرات الاقتصادية خلال العامين الماضيين تعكس أثر الإصلاحات الحكومية؛ إذ ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من ٧٨ مليار دولار أمريكي بنسبة نمو تجاوزت ١٢ بالمائة، إلى جانب صعود سلطنة عُمان إلى المرتبة الرابعة عالميًا في قائمة أبرز الجهات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يمثل دليلًا واضحًا على ثقة المجتمع الدولي بالاقتصاد العُماني والاستقرار التشريعي والتنظيمي في البلاد.

اقرأ في الأحد الممتاز

- ◀ تربويون لـ«الرؤية»: الاحتفالات الوطنية
تُعيد بناء الذاكرة التاريخية لعُمان
05
- ◀ المحروقي لـ«الرؤية»: مسوحات جيولوجية
في 24 منطقة امتياز تعديني
09
- ◀ رؤية «عُمان 2040».. 5 سنوات من التقدم نحو
المستقبل الزاهر وتلبية تطلعات المواطنين
11

الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية تنتهي من إعداد برنامج الافتتاحات 1.410 مليار ريال تكلفة مشروعات وطنية مُنجزة تزامنًا مع احتفالات اليوم الوطني

جاهزيتها من النواحي التنظيمية، حيث تشمل مشروع البولي سيلكون بمنطقة صحار الحرة بتكلفة مالية قدرها (٦١٥) مليون ريال عُمانِي، ومشروع مصنع الغيث للصناعات الكيماوية بـ(٢٥) مليون ريال عُمانِي، ومشروع تكرير السكر في ميناء صحار بـ(١٤١,٥) مليون ريال عُمانِي، ومشروع المخبز الصناعي في مدينة خزائن الاقتصادية بمحافظة جنوب الباطنة بـ(٢٥) مليون ريال عُمانِي، ومشروع تطوير ميناء الصيد البحري بدبا بـ(٣٩) مليون ريال عُمانِي، ومشروع مصنع إنتاج الأعلاف الحيوانية والسمكية في مدينة خزائن بـ(٣٦) مليون ريال عُمانِي، إلى جانب عدد من المشروعات المنفذة من قبل مجموعة أوكيو ومختلف محافظات سلطنة عُمان بإجمالي يبلغ (٢٨,٥) مليون ريال عُمانِي.



مسقط- العُمانية
انتهت الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية من إعداد برنامج افتتاح المشروعات التنموية الوطنية تزامنًا مع احتفالات البلاد باليوم الوطني؛ مما يعكس مسيرة التطور والنماء التي تشهدها سلطنة عُمان في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه. وذكرت الأمانة أن أهم هذه المشروعات تتمثل في البنية الأساسية، والخدمات الصحية، والاقتصاد، والأمن الغذائي وبلغت تكلفتها مليارًا وأربعمئة وعشرة ملايين ومئامئة ألف ريال عُمانِي. وقد تم تحديد المشروعات التي سيتم افتتاحها وجدولة فعاليتها، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، لضمان

قولانا حَضْرَةَ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ
السُّلْطَانِ هَاشِمِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ الْمُعْظِمِ
حفظكم الله ورعاكم

يُشَرِّفُنَا أَنْ نَرْفَعَ إِلَى مَقَامِ جَلَالَتِكُمُ السَّامِي أَصْدَقَ آيَاتِ التَّهْنِائِي وَالتَّبْرِيكَاتِ، وَأَسْمَى عِبَارَاتِ الشُّكْرِ وَالْعُرْفَانِ، ابْتِهَاجًا وَسُرُورًا بِمُنَاسَبَةِ الْيَوْمِ الْوَطْنِيِّ الْمَجِيدِ، سَائِلِينَ الْمَوْلَى الْعَلِيِّ الْقَدِيرَ أَنْ يَحْفَظَ جَلَالَتَكُمْ وَيَمْتَنِعَكُمْ بِمَوْفُورِ الصَّحَةِ وَالْعَافِيَةِ وَالْعُمَرِ الْمَدِيدِ.

وَنَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَحْفَظَ عُومَانَ عَزِيزَةً أَبَدِيَّةً تَحْتَ قِيَادَتِكُمُ الْحَكِيمَةِ وَمَجْدِدِينَ لَجَلَالَتِكُمُ الْعَهْدِ وَالْوَلَاءِ

مخلصكم المطيع
إسحاق بن سالم بن حمود السيابي وأسرته
ولاية سمائل





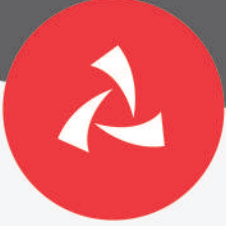
لمعرفة المزيد

أو أرسل "تمويل" إلى ٩٠٠٩٠



احتفل باليوم الوطني مع أسعار فائدة تنافسية على التمويل الشخصي وسيارتي من بنك مسقط

يسري العرض لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. تطبق الشروط والأحكام.



بنك مسقط. أفضل كل يوم.

CT No. 1145298

حاتم الطائي يكتب:

إعادة ترتيب الأولويات الوطنية



والدريب والعمل، وتحويلها إلى أسر مُنتجة ترتقي بها إلى الطبقة الوسطى، وقد نجحت دول كثيرة في ذلك، وعلى رأسها الصين التي استطاعت أن تنتشل أكثر من ٥٠ مليون مواطن من دائرة الفقر المدقع في أقل من ١٠ سنوات.

خامساً: تعزيز دور الإعلام، من خلال بناء نموذج إعلامي قادر على التعاطي مع التحديات والمواقف الصعبة، وتبني رؤية إعلامية أكثر ملامسة لواقع وحال المواطن؛ فالإعلام التنموي لم يعد مناسباً لطبيعة الأحوال التي يمر بها العالم، وقد بات من الضروري أن يكون الإعلام -الرسمي والخاص- صوت المواطن بحق، من خلال تفعيل أدوار المُنحَدَث الإعلامي، وتعيين مُحدَث رسمي باسم الحكومة كاملة، وليس فقط باسم كل جهة حكومية للحد من الشائعات والتفاعل مع القضايا المجتمعية، بجانب التوسع في البرامج والتغطيات الجماهيرية، ودعم المؤسسات الإعلامية وتمكينها من أداء أدوارها دون أن يكون اندحام التمويل سبباً في أن تختفي وسائل الإعلام عن الساحة.

ويبقى القول.. إن إعادة ترتيب الأولويات سيساعدنا على تحقيق مُستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، كما إن التحفيز الحكومي للقطاع الخاص أمر لا غنى عنه؛ لضمان خلق بيئة اقتصادية إيجابية ومن ثم تحقيق النمو، وتوفير الوظائف وضمان الأمان الوظيفي الحقيقي، عندئذٍ تنعم عُمان بالرخاء والازدهار الذي يشده كل مواطن ومواطنة.

القوانين، ترجمة للتوجيهات السامية في هذا الصدد. والآن نحن في أمس الحاجة لتحديث القوانين المتعلقة بالحماية الاجتماعية والقوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص، لا سيما وأن وطننا يزخر بكفاءات على أعلى مستوى، قادرة على بلورة رؤية تشريعية وقانونية تعالج الاختلالات، وتردم الفجوات.

رابعاً: تعزيز أدوار المجتمع المدني والمسؤولية الاجتماعية، وهنا أتحدث أدوار الجمعيات الخيرية، وضرورة إنشاء جمعيات تخصصية مثل «جمعية الغارمين»، وكذلك التوسع في العمل النقابي، وتأسيس نقابات عمالية والجمعيات المهنية، واشترط أن يكون كل موظف تابع لنقابة عمالية أو جمعية مهنية، للدفاع عن مُتسببها والإسهام في توفير الأمان الوظيفي والاجتماعي لهم، وهناك تجارب عربية وغير عربية رائدة يمكن البناء عليها وتطويرها بما يتلاءم مع مجتمعنا.

الواقع الآن يُشير إلى أن منظمات المجتمع المدني في حالة أشبه بـ«التهميش»، فالجمعيات الأهلية محدودة الأثر بسبب القوانين واللوائح التنفيذية ذات الصلة، وغير قادرة على مشاركة الحكومة في تخفيف العبء، ويكفي أن نعلم حجم الإجراءات البيروقراطية التي تفرضها وزارة التنمية الاجتماعية وتسبب في عرقلة أن نهوض لهذا القطاع الحيوي والمهم. والحقيقة أن وزارة التنمية الاجتماعية يجب أن تكون مُلزمة بوضع خطة واضحة المعالم للقضاء على الفقر في بلادنا، عبر برامج بناءة في ترقية الأسر بالتعليم

ثانياً: اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات من أجل تحفيز القطاع الخاص على النمو؛ خاصة وأن هذا القطاع ينكمش عاماً تلو الآخر، ومن ثم لم يعد قادراً على التوظيف؛ بل أصبح حتى لم يعد قادراً على الاستمرار، وما حالات تسريح المواطنين من أعمالهم إلا انعكاس للوهن الذي يُعاني منه القطاع الخاص. وما يزيد من حجم التحديات، أن قرارات حكومية غير مدروسة بعناية تُفاقم أوضاع هذا القطاع، فتارة تُفرض قيود، وتارة تزداد رسوم الخدمات والضرائب. وخير دليل على ذلك أوضاع الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -التي تمثل العمود الفقري لأي قطاع خاص- التي تن من عدم استطاعتها الاستمرار في عملها، واضطرار الكثير من أصحاب الأعمال لغلق النشاط التجاري وإشهار الإفلاس، ناهيك عن الملاحقات القضائية وغيرها!

لذا لم تعد ترفاً المطالبة باستراتيجية ناجعة لبناء قطاع خاص وطني قادر على المبادرة والحراك الإيجابي والتوظيف، وهذا ما تُص عليه رؤية «عُمان ٢٠٤٠». الحقيقة الماثلة في كل تجارب النمو الاقتصادي حول العالم، أن غياب الإصلاح الاقتصادي الشامل هو السبب الرئيس لأي كساد، وأي إصلاح مُجزأ لن يُجدي نفعاً ولن يحقق الأهداف المنشودة؛ بل ربما يتسبب في تضارب القرارات وتداخل الصلاحيات ونقاط الاختصاصات بين الجهات.

ثالثاً: توسيع صلاحيات مجلس عُمان (الدولة والشورى)، خاصة فيما يتعلق بتحديث منظومة

عاجلة بعيدة عن تشكيل اللجان والدراسات التي تُطيل أمد الأزمان، وهذه الإجراءات يمكن إيجازها في:

أولاً: إعادة هيكلة الدعم الحكومي ومنظومة الحماية الاجتماعية؛ إذ إن هذه المنظومة بوضعها القائم حالياً ربما توفر المساواة بين المواطنين، لكنها لا تحقق العدالة الاجتماعية، تلك العدالة التي يجب أن تأخذ في الحسبان الفوارق بين المواطنين، فكيف تسمح هذه المنظومة لشخص ميسور الحال أو مليونير ثري أن يستفيد من الدعم الحكومي؛ سواء في تكلفة الخدمات العامة من كهرباء ومياه، أو منفعة مثل منفعة الطفولة لأبنائه، أو منفعة كبار السن؟! كيف يستوي من يحصل على راتب يتجاوز الألفين ريال مع مواطن آخر راتبه أصيب بالشلل عند مستوى ٣٢٥ ريالاً! الأرقام الحكومية تقول إن منظومة الحماية الاجتماعية تتهم ٥٧٧ مليون ريال من الميزانية العامة للدولة، لكن مع الأسف هذه الملايين الضخمة لا تذهب لمستحقيها بالكامل، وهذا خلل بين وواضح. قد نفهم الرغبة في المساواة بين جميع المواطنين، لكن في حقيقة الأمر هذه نظرة مثالية طوباوية للغاية، فالفقير أولى بالدعم من الغني، والمُعسر أحق من الميسور في الحصول على خدمات عامة أقل تكلفة. والحقيقة أن إعادة هيكلة الدعم تعني أن المُستحق سيحصل على المبلغ المعقول، وبدلاً من استلام ١٠٠ ريال -مثلاً- سيستلم ٢٠٠ ريال وربما ٣٠٠ ريال، عندئذٍ سيتحقق له الأمان الاجتماعي.

وزيادة أسعار الخدمات العامة من كهرباء ومياه بسبب الخفض الذي طال مخصصات الدعم، علاوة على خفض دعم الوقود. هذه الاختلالات تسببت كذلك في انتشار ظاهرة تسريح المواطنين من أعمالهم في القطاع الخاص، وإغلاق الكثير من الأنشطة التجارية، التي لم تصمد في وجه التحديات وتحديداً الأزمة المزدوجة (جائحة كوفيد-١٩ والضغط الاقتصادي)، مع الأخذ في عين الاعتبار الازدياد الكبير في أعداد الباحثين عن عمل، ومن ثم زيادة الضغوط المعيشية على رب الأسرة؛ حيث إن الكثير من الآباء ما يزالون ينفقون على أبنائهم رغم تجاوزهم سن الثلاثين؛ بل والأربعين في أحيان كثيرة. الوقفة النقدية التي نطالب بها الحكومة ومؤسسات الدولة كاملة، تتمثل في ضرورة إعادة ترتيب الأولويات، ولقد أصبح مؤكداً أن أولوياتنا الآن تتمثل في الإسراع في دعم الأسر المحتاجة، وتوفير الوظائف، وضمان الحماية الاجتماعية والأمن الوظيفي لكل مواطن يعيش على أرض وطنه. ولا أعقد أن هناك وقتاً لإعادة ترتيب الأولويات أفضل من اللحظة الراهنة، اللحظة التي يجب أن نركز عليها ونبني عليها المستقبل الآمن لكل مواطن. فخلال شهر وبضة أيام نبدأ مرحلة وطنية باللغة الأُممية، مع بدء تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة، والتي تمثل المرحلة الثانية من ٤ مراحل تُشكل الرؤية الطموحة والواعدة «عُمان ٢٠٤٠».

إعادة النظر في الأولويات الوطنية تتطلب إجراءات

انفطرت قلوب العُمانيين بعد الحادث المأساوي الذي ذهبت ضحيته أسرة كاملة مكونة من ستة أفراد، في جُرح الليل، تحول المنزل الذي يفترض أن تدب فيه الحياة والحركة والسعادة، إلى قبر ابتلع أهله، وتُندوا أحياء نتيجة استنشاق غاز سام، فبكت عُمان من أفعالها لأفعالها، وبينما نحن في هذه الحالة من الحُزن والأسى على هذا فقدان الأليم، وتلك الكارثة التي لا تُبالغ عندما نصفها بأنها مؤلمة على المستوى الوطني، وليس الفردي، ما يستدعي فوراً التوقف عند أبعاد هذه الطامة الإنسانية، وأهمها إعادة ترتيب الأولويات الوطنية، والنظر بإمعان في الإجراءات التي اتُخذت في فترات سابقة، وألقت بظلالها القائمة على معيشة الكثير من المواطنين.

وما تحقق من تطورات وإنجازات خلال السنوات القليلة الماضية، تدفعنا في الوقت نفسه إلى تبني وقفة نقدية كاشفة للتحديات التي أفرزتها سنوات ترشيح الإنفاق العام، وتحديداً «خطة التوازن المالي»، التي بلا شك نجحت في تحقيق أهداف عدة، في مقدمتها خفض الدين العام وتقليص عجز الميزانية واستعادة الجدارة الائتمانية وتحقيق أداء صاعد في العديد من المؤشرات، خاصة المؤشرات الجاذبة للاستثمار الأجنبي، الذي صعد هو الآخر بمعدلات كبيرة وأسهم في تنفيذ مشاريع استثمارية نوعية. لكن في المقابل، تسببت هذه التطورات في اختلالات اقتصادية واجتماعية، منها ضعف القطاع الخاص نتيجة لخفض الإنفاق الحكومي على المشاريع،

أسمى عبارات التهاني نرفعها إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

حفظه الله ورعاه

بمناسبة اليوم الوطني المجيد

داعين المولى القدير أن تعاد هذه المناسبة العطرة على جلالته أعواماً مديدة.. وعلى الشعب العُماني الأبى بالمزيد من التقدم والرفعة



أوقاف
اللواتية
Awqaf Al Lawatia





الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية تنتهي من إعداد برنامج الافتتاحات

مشروعات وطنية متعددة بتكلفة 1.410 مليار ريال تزامناً مع احتفالات اليوم الوطني

بـ(١٢٨,٤ مليون ريال عُمانى)، وتهدف هذه المشروعات إلى رفع كفاءة منظومة نقل المياه وتحسين جودة الخدمة وتوسيع نطاق التغطية في مختلف المحافظات.

ومن المشروعات الصحية والتنمية المجتمعية التي تركز على تطوير منظومة الرعاية الصحية، افتتاح مستشفيات مرجعية ومختبرات متكاملة تعزز جودة الخدمات الصحية، منها مستشفى السويق المرجعي بمحافضة شمال الباطنة بتكلفة مالية قدرها (٧٨,٥ مليون ريال عُمانى)، والمختبر المركزي للصحة العامة بـ(٣٠ مليون ريال عُمانى)، ومستشفى خصب بمحافضة مسندم المرجعي بـ(٦٥,٩ مليون ريال عُمانى).

حفظ الله جلالة السلطان المعظم- أعزّه الله وأبقاه- وجعله ذخراً لهذا الوطن العزيز، وأعاد عليه هذه المناسبة الغالية وأمثالها بالصحة والعافية والعمر المديد، وعلى سلطنة عُمان ومن يعيش على أرضها بالخير والازدهار.



بتكلفة مالية قدرها (١٢٨,١ مليون ريال عُمانى)، ومشروع تعزيز خط نقل المياه محافظتي شمال الباطنة وجنوب الباطنة بـ(٨٦ مليون ريال عُمانى)، ومشروع إنشاء شبكات المياه (المرحلة الأولى) بمحافضة شمال الشرقية بـ(٦٥,٥ مليون ريال عُمانى)، ومشروع تعزيز خط نقل المياه محافظتي جنوب الشرقية وشمال الشرقية

بمحافضة الوسطى بـ(٢٣,٥ مليون ريال عُمانى)، ومشروع الطريق الوطني (٢٣) باتجاه رأس مركز بالمحافضة نفسها بـ(٥٩,٣ مليون ريال عُمانى) إضافة إلى مشروعات شركة نماء لخدمات المياه الحيوية في مختلف المحافظات بإجمالي يبلغ (٤٠٨ ملايين ريال عُمانى)، وتشمل مشروع تعزيز خط نقل المياه (المرحلة الثانية) بمحافضة الداخلية



عُمانى)، ومشروع مصنع إنتاج الأعلاف الحيوانية والسمكية في مدينة خزائن بـ(٣٦ مليون ريال عُمانى)، إلى جانب عدد من المشروعات المنفذة من قبل مجموعة أوكيو بمختلف محافظات سلطنة عُمان بإجمالي يبلغ (٣٨,٥ مليون ريال عُمانى) ومشروعات البنية الأساسية والتنمية الشاملة وتتضمن ازدواجية الطريق الوطني الجنوبي المزدوج

لمليون ريال عُمانى)، ومشروع مصنع الغيث للصناعات الكيماوية بـ(٢٥ مليون ريال عُمانى)، ومشروع تكرير السكر في ميناء صحر بـ(١٤١,٥ مليون ريال عُمانى)، ومشروع المخبز الصناعي في مدينة خزائن الاقتصادية بمحافضة جنوب الباطنة بـ(٢٥ مليون ريال عُمانى)، ومشروع تطوير ميناء الصيد البحري بدبا بـ(٣٩ مليون ريال

مسقط- العُمانية

انتهت الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية من إعداد برنامج افتتاح المشروعات التنموية الوطنية تزامناً مع احتفالات البلاد باليوم الوطني؛ مما يعكس مسيرة التطور والنماء التي تشهدها سلطنة عُمان في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه.

ودكرت الأمانة أن أهم هذه المشروعات تتمثل في البنية الأساسية، والخدمات الصحية، والاقتصاد، والأمن الغذائي وبلغت تكلفتها ملياًراً وأربعمئة وعشرة ملايين ومئمة ألف ريال عُمانى.

وقد تم تحديد المشروعات التي سيتم افتتاحها وجدولة فعاليتها، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، لضمان جاهزيتها من النواحي التنظيمية، حيث تشمل مشروع البولي سيلكون بمنطقة صحر الحرة بتكلفة مالية قدرها ٦١٥

6.3 مليار ريال عُمانى استثمارات الشركات بنهاية يونيو

بدء تفعيل المرتكزات الاستراتيجية لـ«اقتصادية الدقم» وتنفيذ «التحول المؤسسي»

عكعك: إطلاق مشروعات جديدة وتعزيز الاستثمار في القطاعات السياحية والأنشطة الترفيهية

الأولى من المشروع في يوليو من عام ٢٠٢٧. وأشار إلى أن هناك العديد من المشروعات الأخرى التي يجري إنشاؤها في المنطقة في القطاعات التجارية والصناعية والسياحية واللوجستية، مشيراً إلى أن النصف الأول من العام الجاري شهد إطلاق المرحلة الأولى من مشروع تصنيع توربينات الرياح بقيمة استثمارية تتجاوز ٧٠ مليون ريال عُمانى. وقال إن المشروع الذي تنفذه شركة موارد توربين يختص بتصنيع توربينات الرياح بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى ١٠٠٠ ميجاواط، وذلك بأنواع مختلفة تشمل ٦,٢٥ ميجاواط ٩,٦٦ ميجاواط، ومن المقرر أن يدخل المشروع مرحلة التشغيل التجاري في عام ٢٠٢٦، ليكون أول مشروع من نوعه في المنطقة.

وأوضح أن هذا المشروع ينسجم مع جهود المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لاستغلال إمكانيات المنطقة في قطاع الطاقة المتجددة وبنسبة ضمن الخطط الوطنية لتوطين تكنولوجيا الطاقة المتجددة، ومن المتوقع أن يوفر المشروع أكثر من ١٠٠٠ فرصة عمل.

عُمانى مُسجلة نمواً بنسبة ٥,٣ بالمائة عن مستواها في يونيو من العام الماضي والبالغ ٦ مليارات و٤ ملايين ريال عُمانى، مؤكداً أن هذا النمو يعكس البيئة الاستثمارية النشطة، والتسهيلات، والحوافز المقدمة للمستثمرين، والمزايا التي تتمتع بها المنطقة. وأضاف أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تشهد حالياً تنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية الكبرى؛ ففي قطاع التطوير العقاري يتم تنفيذ مشروع ميسان سكوير الدقم وهو مجمع أعمال متكامل يضم مكاتب للأعمال وعدداً من المباني السكنية والتجارية، وقد بلغت نسبة الإنجاز في المشروع حوالي ٨٠ بالمائة، وذكر أنه في قطاع الصناعات الخضراء، تكف شركة جنبدال للحديد على إنشاء مصنع للحديد الأخضر، وقد حقق المشروع نسبة إنجاز عند نحو ٢٦ بالمائة بنهاية يونيو الماضي، وفي قطاع الهيدروجين الأخضر تقوم شركة أكمي بتطوير مشروع الأمونيا الخضراء بطاقة إنتاجية تبلغ ١٠٠ ألف طن سنوياً، وقد بلغت نسبة الإنجاز في المشروع حتى يونيو الماضي ١٧ بالمائة، ومن المتوقع إنجاز المرحلة



الاقتصادية الخاصة بالدقم (٢٠٢٥-٢٠٣٠) يتزامن مع تحقيق المنطقة للعديد من النجاحات في استقطاب الاستثمارات وتعظيم الاستفادة من البنى الأساسية التي أنشأتها الحكومة في السنوات الماضية، مشيراً في هذا الصدد إلى أن الاستثمارات المترزم بها في المنطقة ارتفعت بنهاية يونيو الماضي إلى أكثر من ٦ مليارات ٢٣٣ مليون ريال

إطلاق برنامج التحول المؤسسي والهوية المحسنة ضمن الجهود المبذولة لرفع كفاءة العاملين وتحسين تجربة المستثمرين وتعزيز الصورة الذهنية للدقم لدى مجتمع الأعمال المحلي والدولي.

زيادة الاستثمارات

وقال عكعك إن تدشين استراتيجية المنطقة



م. أحمد بن علي عكعك

وتطوير القطاع السياحي وتعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة.

وذكر عكعك أن العام الجاري شهد عدداً من حلقات العمل التدريبية لفريق العمل في إدارة المنطقة للتعرف على مراكز الاستراتيجية وأهدافها وتحديد مهام الفريق ودوره خلال هذه المرحلة، مشيراً إلى أن تدشين استراتيجية المنطقة تزامن أيضاً مع

الدقم- الرؤية

بدأت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تفعيل مرتكزات استراتيجية المنطقة التي أطلقت في مارس الماضي، وتتضمن ٥ أهداف رئيسية؛ تشمل: توطين الاستثمارات، والتشغيل والإدارة الفعالة، وتطوير نمط حياة متوازن، وجذب السياح والشركاء، والتميز المؤسسي.

وقال المهندس أحمد بن علي عكعك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إن استراتيجية المنطقة (٢٠٢٥ - ٢٠٣٠) تركز على توطين الاستثمارات في مختلف القطاعات بالمنطقة مع الاهتمام بتسريع تطوير وتسويق المناطق الفرعية في القطاعات ذات الأولوية لتلبية احتياجات المستثمرين الحاليين والمستهدفين، مشيراً إلى أن منتدى الدقم الاقتصادي الثاني الذي تم تنظيمه بالمنطقة في شهر أكتوبر الماضي ناقش تنمية الاستثمار في عدد من القطاعات المتاحة في المنطقة، كما ناقش عدداً من المرتكزات الأخرى التي تتضمنها استراتيجية المنطقة حول الاستدامة

أمام «منظمة العمل الدولية»

سلطنة عُمان تؤكد الالتزام ببناء سوق عمل قائم على العدالة والمساواة

مسقط- الرؤية

أكد سعادة إدريس بن عبدالرحمن الخنجري المنسوب الدائم لسلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف، أن مبدأ عدم التمييز يُعد أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها التشريعات العُمانية المنظمة لسوق العمل، مشيراً إلى أن الحكومة تعمل على تعزيز بيئة عمل عادلة وشاملة تضمن تكافؤ الفرص لجميع العاملين؛ سواءً المواطنين أو المقيمون، دون أي اعتبارات تتعلق بالجنس أو العرق أو اللون أو الوضع الاجتماعي أو أي شكل من أشكال التمييز. وقال سعادة خلال مداخلة في أعمال الدورة (٢٥٥) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي المنعقدة في جنيف إن سلطنة عُمان حرصت خلال السنوات الماضية على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة، إضافة إلى تبني برامج ومبادرات وطنية تستهدف دعم المساواة في الأجور، وتعزيز آليات الرقابة العمالية،



وتطوير معايير الصحة والسلامة المهنية بما يضمن بيئة عمل قائمة على العدالة واحترام الحقوق. وأبرز الخنجري الجهود التي تبذلها وزارة العمل في متابعة تطبيق مواد قانون العمل ومراقبة أي ممارسات قد تُعَد تمييزية، إلى جانب تعزيز الوعي بين أصحاب العمل والعاملين حول أهمية الالتزام بمبادئ الإنصاف وعدم التمييز وخلق مساحات آمنة للحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة. وشدد على دعم سلطنة عُمان المستمر للمبادرات التي تنبناها منظمة العمل الدولية لتعزيز مبدأ

المساواة والحد من جميع أشكال التمييز في بيئات العمل حول العالم، مؤكداً التزامها بالتعاون مع المنظمة وشركائها الدوليين لتبادل الخبرات وتطوير سياسات عملية تعزز من جودة العمل ورفاه العاملين. وأضاف أن سلطنة عُمان مداخلتها تؤكد على الدوام على بناء سوق عمل قائم على العدالة والمساواة ليس مجرد هدف تشريعي أو تنظيمي؛ بل هو جزء أساسي من رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التي تضع تمكين الإنسان في صميم أولوياتها الاستراتيجية.

مسقط- العُمانية

تشارك سلطنة عُمان في معرض منظمة التعاون الإسلامي للحلال ٢٠٢٥ الذي يبدأ أعماله يوم الأربعاء المقبل في مدينة إسطنبول التركية لتوفير منصات للتواصل التجاري والاستثماري وتسريع حركة الصادرات وتبادل الخبرات في الصناعات المتعلقة بالاقتصاد الحلال.

وتأتي هذه المشاركة في إطار توجه سلطنة عُمان نحو تطوير فرصها في سوق الاقتصاد الحلال العالمي وتعزيز حضورها في سلاسل القيمة المرتبطة بهذا القطاع المتنامي؛ إذ يمثل هذا المعرض إحدى أبرز الفعاليات العالمية المتخصصة في قطاع المنتجات والخدمات الحلال.

وتسعى مشاركة سلطنة عُمان إلى التعريف بالبيئة الاستثمارية الداعمة التي توفرها للمستثمرين وإبراز الفرص الواعدة في قطاعات الأغذية الحلال والصناعات الدوائية والتقنيات الغذائية والخدمات اللوجستية المرتبطة بالصناعة الحلال، كما سيضمن برنامج الوفد عقد لقاءات ثنائية مباشرة مع شركات ومصنعين دوليين لبحث فرص الشراكة

استعراض فرص الاستثمار والتصدير بين عُمان وتركيا

المحليين والدوليين. وترأس وفد سلطنة عُمان المشارك بالمعرض سعادة أبتسام بنت أحمد الفروجية وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار التي أكدت أن هذه المشاركة تأتي ضمن جهود متواصلة لتعزيز موقع سلطنة عُمان في سلاسل التوريد العالمية للمنتجات والخدمات الحلال، مشيرة إلى أن هذا القطاع يشهد نمواً ملحوظاً عالمياً، ما يمثل فرصة استراتيجية تتوافق مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الهادفة إلى تنوع مصادر الدخل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وأضافت سعادتها- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- أن سلطنة عُمان والجمهورية التركية تربطهما علاقات متينة بُنِي على أسس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وتجسدها الشراكات القائمة في مجالات التجارة والطاقة والصناعات الغذائية والخدمات اللوجستية، موضحة أن السنوات الأخيرة شهدت نمواً مطّرداً في التبادل التجاري بين البلدين الصديقين مدعوماً باتفاقيات ومذكرات تفاهم تسهم في فتح مجالات جديدة أمام المستثمرين من الجانبين.

والتوسع في الأسواق الإقليمية والدولية. وعلى هامش الزيارة ستنظم استثمر في عُمان ممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار حوار الأعمال «أدفانتج عُمان - تركيا» الذي سيجتمع نخبة من كبار المستثمرين ورؤساء أكثر من ٣٠ شركة من كبرى المؤسسات التركية، ويركز الحوار على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية ذات الأولوية في سوق البلدين لإبراز الفرص الاستثمارية الواعدة في سلطنة عُمان وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وسيوفر الحوار منصة فعّالة للتواصل المباشر بين مجتمع الأعمال العُمانى والتركي بما يسهم عرضاً متكاملًا حول المزايا التنافسية لسلطنة عُمان بدءاً من موقعها الجغرافي الاستراتيجي كجُزءة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا مروراً بالاستقرار السياسي والاقتصادي طويل الأمد وصولاً إلى المشروعات الكبرى الجاري تنفيذها والحوافز والتسهيلات الحكومية التي تجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية وكفاءة للمستثمرين

سفاراتنا بالخارج تحتفل بـ«اليوم الوطني» اعتزازاً بالمسيرة التاريخية العريقة لعُمان

عواصم- العُمانية

احتفل عدد من سفارات سلطنة عُمان في مختلف دول العالم باليوم الوطني المجيد. ففي القاهرة أقام سعادة السفير عبد الله بن ناصر الرحي، سفير سلطنة عُمان لدى جمهورية مصر العربية ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية، حفل استقبال بمناسبة اليوم الوطني المجيد.

وأكد سعادته في كلمته على أن الاحتفال باليوم الوطني في ٢٠ نوفمبر يمثل اعتزازاً بتاريخ سلطنة عُمان منذ تأسيس الدولة البوسعيدية عام ١٧٤٤م، مشيداً بمسيرة النهضة المتجددة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه- كما أبرز سعادته تطور العلاقات العُمانية المصرية، وما يشهده عام ٢٠٢٥ من محطات مهمة، منها مشاركة صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد وزير الثقافة والرياضة والشباب، في افتتاح المتحف المصري الكبير، ومشاركة سلطنة عُمان ضيف شرف في معرض القاهرة الدولي للكتاب، إضافة إلى التنسيق



العربي الذي أقر عن فوز الدكتور خالد العناني بمنصب المدير العام لليونسكو. وأكد الرحي تنامي التعاون الاقتصادي بين البلدين، إذ بلغ عدد الشركات ذات الإسهامات المصرية في سلطنة عُمان ٤٧٦٣ شركة حتى سبتمبر من العام الجاري، مشيراً إلى ندوة «عُمان - مصر، أرض الفرص» التي تناولت آفاق الاستثمار والتكامل الاقتصادي بين البلدين وتُظمت بالتعاون مع عدد من المؤسسات

الرسمية والقطاع الخاص من مصر. حضر المناسبة عدد من المسؤولين بجمهورية مصر العربية وأعضاء السلك الدبلوماسي في سفارات الدول الشقيقة والصديقة بمصر. من جانبها، احتفلت سفارة سلطنة عمان لدى مملكة البحرين باليوم الوطني المجيد، حيث أقام معالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين، وحضور سعادة السفير عيسى بن عبدالله العلوي رئيس البعثة حفل استقبال. وألقى سعادة السفير رئيس



البعثة كلمة استعرض فيها المسيرة التاريخية العريقة لسلطنة عُمان وصولاً إلى نهضتها المتجددة، وما تم تحقيقه تحت قيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه-. وأبرز سعادته ملامح «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، مؤكداً على نهج الدبلوماسية العُمانية القائم على الحياد الإيجابي ودعم القضايا العادلة، مشيداً بالتطور الملموس في العلاقات مع مملكة تايلاند في كافة

جامعة ظفار تحتفل باليوم الوطني المجيد



الذي ينهض به أبناء الوطن في خدمة مجتمعهم. وعبر عدد من الطلبة والعاملين عن تقديرهم لمشاركة رئاسة الجامعة في الاحتفال، مؤكداً أن تواجد الإدارة العليا يعكس اهتمام الجامعة بجميع منتسبيها، ويعزز الروح الإيجابية في البيئة الأكاديمية. واختتمت الفعالية بالتقاط الصور التذكارية وتوزيع الهدايا الرمزية، وسط أجواء احتفالية عُبّرت عن وحدة الجميع تحت راية الوطن.

حفظه الله ورعاه- لبناء وطن مزدهر يعتز بأبنائه، وإن جامعة ظفار إذ تشارك هذه الفرحة الوطنية، فإنها تؤكد التزامها بدورها العلمي والمعرفي في إعداد جيل واع ومتكمن يساهم في مواصلة مسيرة التنمية الشاملة، ويجسد قيم الهوية العمانية الأصيلية في أدائه وسلوكه». وأضاف الرواس أن الجامعة تحرص في مثل هذه المناسبات على تعزيز الروح الوطنية بين الطلبة، وترسيخ قيم الولاء والانتماء، وتنمية الوعي بالدور

صلالة- الرؤية

احتفلت جامعة ظفار باليوم الوطني المجيد في أجواء وطنية مفعمة بالفخر والاعتزاز، حيث شارك الأستاذ الدكتور عامر بن علي الرواس رئيس الجامعة، والدكتور سيد إحسان جميل نائب رئيس الجامعة، منتسبي الجامعة وطلبتها فرحة هذه المناسبة الوطنية الخالدة. وشهدت الجامعة فعاليات احتفالية شملت زيارة مواقع الاحتفال في مختلف الكليات والدوائر الإدارية، حيث قدّم رئيس الجامعة ونائبه التهانى للطلبة وأعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية، مؤكداً معاني الولاء والانتماء والمحبة لعُمان وقيادتها الرشيدة، كما تخللت الفعاليات عروض وطنية معبرة جسدت الاعتزاز بالمسيرة العمانية العالقة للإنجازات. وقال الأستاذ الدكتور عامر بن علي الرواس رئيس جامعة ظفار: «يمثل اليوم الوطني مناسبة وطنية عزيزة نستحضر فيها بكل فخر مسيرة عُمان ونهضتها المتجددة، ونستذكر قيم الإخلاص والبذل التي أرساها جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

إبراز الموروث الثقافي بمعرض «ليالي عمانية» في البحرين



ما يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كلا البلدين. وأكد سعادة السيد أن إقامة مثل هذه الفعاليات ويدعم وتعاون من غرفة تجارة وصناعة عمان - محافظة الداخلية تعكس حرص سلطنة عُمان على تعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية مع البحرين، وتعزيز التبادل السياحي والاقتصادي بين البلدين، وتقديم صورة شاملة عن التطور الثقافي والاقتصادي الذي تشهده سلطنة عُمان، بما يعكس هوية عمان العريقة والمستقبل الواعد في الوقت ذاته.

التقليدية، وفنون الطهي العُمانية، والأزياء والموسيقى العمانية مقدمة للزوار فرصة للتعرف على الثقافة العُمانية بطريقة تراثية غنية. وأوضح سعادة السيد فيصل بن حارب البوسعيدي سفير سلطنة عُمان لدى مملكة البحرين، أن المعرض يأتي تزامناً باليوم الوطني العُماني وبالتعاون مع سوق البراحة، بهدف توفير منصة متكاملة لرواد الأعمال العمانيين لعرض منتجاتهم وخدماتهم، وإتاحة الفرصة لتوسيع شبكة علاقاتهم التجارية والاقتصادية،

المنامة- العمانية

نظمت سفارة سلطنة عُمان لدى مملكة البحرين معرض «ليالي عُمانية» بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان وسوق البراحة، ليكون منصة حيوية لإبراز الموروث الثقافي والتجاري لسلطنة عُمان وتعريف الجمهور البحريني والزوار بالثراء الحضاري والتراثي لسلطنة عُمان.

وشهد المعرض حضور سعادة الدكتور رمزان بن عبدالله التميمي وزير الإعلام، إلى جانب عدد من المسؤولين البحرينيين، ورجال الأعمال، وممثلي القطاع الثقافي، الذين اطلعوا على مجموعة واسعة من المنتجات العُمانية التقليدية والحديثة بما في ذلك الحرف اليدوية، والصناعات الغذائية، والعمارة، والمجوهرات، بالإضافة إلى عروض فنية وموسيقية تروي قصص التراث العُماني بطريقة مبتكرة وجاذبة. كما تضمن المعرض مجموعة من العروض والأنشطة التي أبرزت الحرف العُمانية

إعلان الفائزين بالجوائز وتدشين مبادرة «سينماد»

برسالة من «هند رجب».. ختام مؤثر للدورة الـ46 من مهرجان القاهرة السينمائي الدولي



دوره كمحطة رئيسية لصناعة السينما العربية، وفضاء للحوار بين الثقافات، جامعاً بين الفن والرسالة الإنسانية، ومذكراً بقدرتنا السينمائية على أن تكون مرآة للواقع ووعاءً للذاكرة ونافذة تطل على مستقبل أكثر وعياً وإبداعاً. وفي سياق الاحتفاء بالفن العربي، شهد الحفل الإعلان عن مبادرة «سينماد» في أول ظهور رسمي لها، قبل عرض فيلم الختام مباشرة، بحضور رئيس المهرجان وعدد من الشركاء والداعمين. وتنطلق المبادرة في ديسمبر المقبل كأول تجربة من نوعها لعرض أفلام المهرجانات العربية في دور السينما بأنحاء العالم العربي لمدة ثلاثة أشهر، حيث سيتم عرض ٢٠ فيلماً عربياً شارك كثير منها في مهرجانات كبرى وفاز بجوائز مرموقة. وتضم القائمة أفلاماً بارزة، منها: «صوت هند رجب» (ممثل تونس في جوائز الأوسكار)، «فلسطين ٣٦»، «كلب ساكن»، «ملكة القطن»، «بابا والقذافي»، إضافة إلى مجموعة أفلام مصرية مثل «اختيار مريم»، «٥٠ متر»، «سموكي آيز»، «المستعمرة»، و«٦٠ جنيه مصري»، بالإضافة إلى أعمال من الجزائر والمغرب والصومال وسوريا وتونس وفلسطين.

القاهرة السينمائي ولجنة الأفلام بالمدينة الإعلامية في قطر. وجاء إعلان جوائز المهرجان على النحو التالي: جائزة أفضل فيلم وثائقي للفيلم الطويل «ثريا حبي»، جائزة شادي عبد السلام لأفضل فيلم في أسبوع النقاد الدولية «حبيبي حسين»، جائزة يوسف شاهين لأفضل فيلم قصير «شوارع القاهرة»، جائزة الاتحاد الدولي للنقاد (فيبريسي): «الأشياء التي نقتلها»، جائزة نيتيكا لأفضل فيلم آسيوي طويل: «عالم النبات». وفاز فيلم «كلب ساكن» بجائزة أفضل فيلم عربي ضمن أفاق السينما العربية، فيما نالت الممثلة ليلى أكرم جائزة أفضل ممثلة، وتقاسم بطلا فيلم «بينما تنفَس» جائزة أفضل أداء تمثيلي، أما جائزة أفضل سيناريو فكانت لفيلم «على رأس الشارع». وذهبت جائزة الهرم الذهبي لفيلم «العسوب» للمخرج بول أندرو ويليامز، وجائزة الهرم الفضي لفيلم «كان يا ما كان في غرة للمخرج طرزان وعرب ناصر، إلى جانب جائزة أفضل ممثل لمجد عيد، وجائزة الهرم البرونزي لفيلم «بينما تنفَس». واختتم المهرجان دورته الـ٤٦ مؤكداً



الشاشة الرئيسية مصحوبة بتسجيل صوتي لمناشدتها المؤثرة، قبل أن يصعد الفنان الكبير حسين فهمي إلى خشبة المسرح لإلقاء كلمة حملت معاني عميقة حول قوة السينما ودورها في حفظ الذاكرة الإنسانية. وقال فهمي: «إن المكالمات التي سمعها الحضور قد تبدو كمشهد سينمائي، لكنها في الحقيقة تسجيل لطفلة لم تتجاوز السادسة من عمرها، ظلت تصرخ ثلاث ساعات بعد أن شاهدت أفراد أسرتها يُقتلون أمام عينها، ولذلك فإن قوة السينما تكمن في قدرتها على التوثيق وحفظ القصص الحقيقية من النسيان، وأن هند رجب ستبقى رمزاً للقصص التي لا يجب أن تُنسى، وأن الأطفال الذين يشهونها ليسوا مجرد أرقام». وأعلن فهمي أن فيلم ختام الدورة هو «صوت هند رجب»، مشيراً إلى أن المهرجان شهد هذا العام عروضاً جماهيرية مميزة وفعاليات فنية ومهنية متعددة، من بينها عروض مرمّمة وورش عمل وماستر كلاس شارك فيها أبرز المتخصصين، مقدماً التهنية للشعب القطري على انطلاق النسخة الجديدة من مهرجان الدوحة السينمائي، وإعلان توقيع اتفاقية تعاون بين مهرجان

القاهرة- مدين المكتومية

اختُتمت، مساء الجمعة، فعاليات الدورة السادسة والأربعين من مهرجان القاهرة السينمائي الدولي، في حفل ختامي احتضنته العاصمة المصرية القاهرة، وسط حضور لافت من أبرز نجوم وصنّاع السينما العرب والعالميين، إلى جانب شخصيات ثقافية وإعلامية مرموقة. وجاء الحفل ليضع نقطة مضيئة في ختام دورة تميّزت بالتنوع الفني والرسائل الإنسانية، مؤكداً مكانة المهرجان كأحد أعرق المهرجانات السينمائية في المنطقة والعالم. وشهد الحفل حضور الدكتور أحمد فؤاد هنو وزير الثقافة المصري، والفنان الكبير حسين فهمي رئيس المهرجان، والناقد محمد طارق المدير الفني، إلى جانب نخبة من نجوم السينما، والمخرجين والكتاب والمنتجين المصريين والعرب، فضلاً عن الحضور الأجنبي الواسع الذي يجسّد مكانة المهرجان الدولية. وفي مشهد استثنائي توقف الحفل عند قصة الطفلة الفلسطينية هند رجب التي استشهدت في غرة بعد ساعات من مناشدتها الجهات الطبية والإنسانية لإنقاذها، إذ ارتفعت صورتها على

 سلطنة عُمان وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات Sultanate of Oman Ministry of Transport, Communications and Information Technology					
 إعلان مناقصة Tender Notice					
تعلم لجنة المناقصات الداخلية بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات عن طرح المناقصة التالية:					
رقم المناقصة	اسم المناقصة	تاريخ طرح	آخر موعد للحصول على مستندات المناقصة	موعد تقديم العطاءات	الشركات التي يحق لها الاشتراك
2025/184 ون ت ت م / إعادة طرح 1-	التخطيط الأفضل للموارد البرشبية وفقاً لحجم العمل	2025/11/19	2025/12/3	2025/12/24	الشركات المتخصصة والمسجلة لدى هيئة المشاريع والمناقصات عمانية للمؤسسات الصغيرة والمحتوى المحلي (بالدرجات الأولى) لا يرد
يمكن للشركات المتخصصة في مثل هذه الأعمال والحاصلة على شهادة التسجيل سارية المفعول من هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي الاشتراك والحصول على المواصفات الفنية وشروط المناقصة من الموقع الإلكتروني: https://etendering.tenderboard.gov.om وعلى المتناقصين تقديم عروضهم إلكترونياً عبر الموقع المشار إليه.					
المراسلات: 1. للاستفسار على المناقصة: تقديم الاستفسارات المتعلقة بالمشروع إلكترونياً عبر الموقع الخاص بنظام التناقص الإلكتروني (https://etendering.tenderboard.gov.om). 2. الاستفسار على نظام التناقص الإلكتروني: تقديم الاستفسارات المتعلقة بالدعم الفني لنظام التناقص الإلكتروني عبر البريد الإلكتروني ورقم الهاتف الموضح أدناه: هاتف: +968 24402200 بريد إلكتروني: etenderhd@gstb.gov.om					
لجنة المناقصات الداخلية					
www.mtcit.gov.om @mtcitoman					

كُلنا يونس



الطليلة الشحرية

لم تكن كارثة عائلة يونس حادثًا عرضيًا يُمكن تجاوزه أو التعامل معه ببقية الأخبار اليومية، فقد كشفت الفاجعة حجم الفجوة التي تراكمت بين احتياجات الناس الفعلية وبين المنظومات التي يفترض بها أن تحميهم.

أن تُفقد أسرة كاملة- ٦ أفراد- بسبب انقطاع الكهرباء، والأب مُسرَّح من عمله، يعني بوضوح أن سلسلة طويلة من التقصير المؤسسي والمجتمعي تركت هذه الأسرة في مواجهة ظروف لا يمكن للبشر احتمالها؛ فالأسرة التي كانت تعيش أصلًا على هامش القدرة الاقتصادية وجدت نفسها فجأةً بلا دخل، وبلا سند، وبلا أي آلية حماية تستوعب صدمتها أو تخفف عنها عبثًا!

ويزداد المشهد وضوحًا عندما نضع في الاعتبار أن الحد الأدنى للأجور المحدد بـ٣٢٥ ريالاً فقط، أصبح غير قادر على تغطية احتياجات الحياة الأساسية؛ حيث إن تكلفة الكهرباء والمياه والطعام ارتفعت إلى مستويات تجعل هذا الدخل عاجزًا حتى عن تأمين الحد الأدنى من الاستقرار، بينما ترتفع تكلفة الخدمات والإيجارات عامًّا بعد عام، ومن غير المنطقي أن يُطلب من أسرة مكونة من عدة أفراد أن تؤمّن كل هذه المتطلبات براتب لا يصدد أمام أبسط الالتزامات الشهرية. هذا الخلل في هيكل الأجور ليس شأنًا اقتصاديًا بحتًا؛ بل مسألة تمسّ الأمن الاجتماعي مباشرةً، خاصةً في ظل أزمة التسريح من العمل التي تضرب العديد من القطاعات، وأزمة الباحثين عن عمل التي تُناقض حقيقة كون البلاد دولة نفطية وذات موارد متعددة قادرة على توفير فرص عمل أكثر استقرارًا. ولعلّ أحد العوامل التي عمّقت هشاشة الوضع الوظيفي والاقتصادي في البلاد هو غياب الأمان الوظيفي لكثير من العاملين، خصوصًا أولئك الذين يعملون بعقود مؤقتة دون تثبيت واضح أو مسار مهني مضمون؛ فهذه الفئة- التي تضم موظفين وخريجين وباحثين عن عمل- تعيش في حالة دائمة من القلق، لأنها ليست محمية فعليًا من التسريح، ولا تملك الضمانات الكافية التي تحفظ استقرارها المالي والاجتماعي.

ومع تطبيق نظام «إجادة» وما يرتبط به من آلية تقييم صارمة قد تؤدي إلى الاستغناء عن الخدمات بمجرد حصول الموظف على مؤشرَين سلبيين، أصبح كثير من العاملين تحت وطأة ضغط مستمر، يخشون فيه أن يفقدوا وظائفهم لأسباب قد لا تعكس دائمًا أداءهم الحقيقي أو ظروفهم العملية. هذا التهديد المستمر- بالاستغناء أو عدم التجديد أو التقييم الجائر- لا يخلق بيئة عمل صحية، ولا ينسجم مع رغبة الدولة في تعزيز الاستقرار الأسري وزيادة المواليد ورفع الإنتاجية؛ بل يدفع كثيرين نحو القلق والبحث آخرين على حافة البطالة. ولذلك نقول إن منظومة عمل قائمة على الهشاشة والعقود المؤقتة قد تُنتج التزامًا قصير الأمد، لكنها بالتأكيد لا تُنتج استقرارًا مجتمعيًا ولا أمنًا نفسيًا، ولا يمكن أن تُعطي نتائج تنمية طويلة المدى.

وفي الوقت نفسه، يشير تدني نسبة المواليد إلى صورة مُقلقة تتجاوز الاقتصاد إلى البنية المجتمعية ذاتها، فحين يتردد المواطن في إنجاب الأطفال بسبب الخوف من المستقبل المعيشي، أو لعدم قدرته على تحمّل تكاليف السكن والخدمات؛ فهذا يعني أن السياسات القائمة لم تعد مُتصلة باحتياجات الفرد ولا بطموحات الأسرة العُمانية. والمجتمع الذي تخشى فيه الأسر التوسع أو الصرف على أطفالها، هو مجتمع يعاني من خلل عميق في أولوياته وطرق إدارته.

هزّت البلاد فاجعة ثقيلة حين رحلت أسرة كاملة في ليلة واحدة؛ أمّ، وزوجها، وأربعة أطفال، وجنينٌ كان يستعد كي يرى نور الحياة. سبعة أرواح غابت دفعة واحدة، وتركت صمًا لا يشبه أي صمت، وجرّحًا لا يخص أهل الأسرة وحدهم؛ بل يمس كل بيت في هذا الوطن.

خسارة الإنسان لا تُقاس بعدد، ولا تُختصر في سطر من الأخبار. كل فرد هو مشروع حياة... وظيفه كان سيُشغلها، قصة كان لم يكن منطقيًا أن تُترك الأسرة بلا كهرباء، وبلا وسيلة أمنة للتعامل مع انقطاع التيار، وبلا زيارة واحدة من جهة مختصة تستطيع تقييم وضعها أو التدخل قبل أن تقع الكارثة. هذا النوع من الغياب لا يدل على ضعف إمكانيات؛ بل على ضعف في آليات المتابعة والتنسيق والتقدير.

أما المجتمع، فقد كان هو الآخر غائبًا بشكل ملحوظ، فالمجتمع العُماني- المعروف تاريخيًا بتماسكه وروابطه العائلية والإنسانية- بدا في هذه الحالة مُتباعًا عن جذوره. لم تُلتقط الإشارات المبكرة التي كانت واضحة للجميع: الفقر المتزايد، والتسريح، وانقطاع الكهرباء المتكرر، والظروف المعيشية الضاغطة. لم يكن مطلوبًا من الجيران أو الأقارب تقديم حلول كبرى؛ بل مجرد متابعة وسؤال قد يكشف حاجة الأسرة أو يفتح الباب أمام مساعدة تمنع المأساة. لكن الصمت الذي أحاط بالأسرة جعلها في غُزلة لم تستطع احتمالها.

ورغم ذلك، فإنّ الحلول ليست بعيدة ولا مُعقّدة؛ فيأمكن مؤسسات الدولة، خلال فترة قصيرة، تنفيذ إصلاحات عملية تمنع تكرار ما حدث، مثل: إطلاق نظام دعم طارئٍ تلقائيٍّ للمسرحين دون الحاجة لإجراءات طويلة، ورفع الحد الأدنى للأجور بما يعكس كلفة المعيشة الحقيقية، وربط البيانات بين الجهات لضمان عدم سقوط أي أسرة خارج شبكة الحماية، وفرض وقف مؤقت لقطع الكهرباء عن الأسر منخفضة الدخل حتى تقييم وضعها اجتماعيًا. ويمكن اعتماد برامج طاقة بديلة منخفضة التكلفة للأسر محدودة الدخل وتلك التي بلا دخل، وإطلاق فرق اجتماعية ميدانية تنفذ زيارات دورية، إلى جانب مبادرات مجتمعية بسيطة مثل «جار يقط» تعيد إحياء قيم السؤال والمتابعة.

إنّ فاجعة عائلة يونس ليست مجرد ذكرى حزينة؛ بل جرح مفتوح في الوعي العام، ومرآة تعكس هشاشة منظومة كاملة كان يُفترض أن

تحمي الإنسان قبل أن يصل إلى هذه النهاية المؤلمة. لقد قالت هذه الحادثة بصوت عالٍ ما ظل الناس يهملون به طويلًا: إن السياسات الحالية لم تعد تكفي، وإن الأمن الاجتماعي لا يقوم على الوعود؛ بل على أفعال ملموسة تُشعر المواطن بأنه ليس وحيدًا. ولا ريب أن حماية الأسر الهشة، ورفع مستوى الدخل، وتوفير عمل مستقر، وإحياء قيم التضامن، ليست مطالب مثالية؛ بل حقوق أساسية لا يجوز التنازل عنها في دولة تسعى إلى مستقبل مستقر وآمن.

وإذا كانت هذه الأسرة قد رحلت في ظلام الليل، فإن مسؤوليتنا- حكومة ومجتمعًا- أن لا يأتي هذا الظلام مرة أخرى، وأن نضمن ألا تُكتب مُجددًا قصة تشبه قصة يونس؛ فالأمسي التي يمكن منعها ليست قدرًا، والسكوت عنها تواطؤٌ صامت، وترك الناس وحدهم نوع من الهدم البطيء لمقومات المجتمع. كُئنا يونس حين نخشى على مستقبلنا.. حين نختر هشاشة العمل والدخل.. حين نرى الفجوة بين الواقع والوعد تتسع. كلنا مسؤولون عن أن تكون هذه الفاجعة نقطة بداية لتغيير حقيقي لا يعود بنا إلى السؤال المؤلم: لماذا سقطوا؟ بل يدفعنا إلى الإجابة الحاسمة، كيف تمنع سقوط أحد بعد اليوم؟

حين يفقد الوطن أبناءه.. من أين نبدأ؟

د. إبراهيم بن سالم السيابي



الجهات الحكومية، وأن يرى في قوة المجتمع قوةً لاقتصاده هو أيضًا. وفي دول كثيرة، يؤدي رجال الأعمال دورًا أساسيًا في توزيع الفرض، ودعم الأسر، وتشغيل الشباب، وتمويل المشاريع الصغيرة. هذه الشراكة تخفف الضغط عن الحكومة، وتمنح المجتمع استقرارًا، وتخلق توازنًا صحيًا بين مختلف الأطراف. أما حين يغيب هذا الدور، تتسع الفجوات، وتظهر نتائجها في صور موحجة كما شهدنا. إن الفاجعة التي قدّذ فيها الوطن ٧ من أبنائه لا يجب أن تُقرأ كخبر حزين فقط، وإنما جرس إنذار يدعونا جميعًا- حكومة ومجتمعًا وأفرادًا- إلى مراجعة شاملة.. مراجعة للسؤال الأهم: أين يقع الإنسان في أولوياتنا؟ هل هو في مقدمة القرارات؟ في قلب السياسات؟ في بداية الخطة أم في نهايتها؟

في الختام.. رحم الله الأسرة الراحلة وأدخلهم فسيح جناته، وجبر قلوب ذويها، وجعل من رحيلهم بداية تفكير جديد، وأكثر وعيًا، وأكثر إنصافًا للإنسان قبل أن يصل إلى حافة الألم التي لا عودة منها.



أحمد الفقيه العجيلي

بيت واحد، لكنها وصلت إلى بيوت كثيرة، وأعادت تذكير الجميع بأن الأمان ليس مفهومًا نظريًا؛ بل تجربة يومية يعيشها المواطن داخل منزله، حين يفتح بابه مطمئنًا، وحين يشعر أن حياته ليست معلقة بفاتورة، ولا مرهونة بقرار إداري، ولا مهددة بسبب خلل يمكن إصلاحه. من هذه المأساة نخرج بدرس لا يمكن تجاهله: أن الأمان الاجتماعي ليس ترفًا، وأن حياة الناس يجب أن تبقى أساس كل قرار، وأن أي تطوير اقتصادي أو إداري يجب أن يسير بالتوازي مع حماية الفئات الضعيفة، لأن بقاء فجوة كهذه دون معالجة قد يترك أثرًا أكبر مما يمكن احتماله. نُكرّر.. فاجعة العمارات مؤلمة، لكنها تحمل رسالة لا بُدّ من الإصغاء إليها.. رسالة تقول إن المجتمع بكل أطيافه، والجهات بكل اختلاف أدوارها، بحاجة إلى مراجعة جادة تضمن ألا تتحول التفاصيل الصغيرة إلى مأساة أخرى. والدرس الذي تقدمه هذه المأساة أكبر من الحزن نفسه.. إنها دعوة صريحة لإعادة ترتيب الأولويات، ولترسيخ منظومة حماية تلبّي الإنسان الذي بُني هذا الوطن لأجله، ولتأكد أن ما حدث لن يكون بداية لحكايات أخرى مشابهة. ليس كافيًا أن تبذل قصارى جهدك، يجب أولًا أن تعرف فيما سبّذل جهدك، ثم تبذل قصارى جهدك.



محمد بن رامس الرواس

البحري لربط هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف، بجانب توطيد علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع الدول كبرى في وقتها، وخلال فترة الإمام سعيد بن سلطان اشتهرت مجموعة من السفن وكان على رأسها السفينة «سلطانة» التي أرسل بها السيد سعيد هدية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٤٠م، بجانب السفينة الحربية «ليفربول» التي أطلق عليها لاحقاً اسم «السيد سعيد» ترميّا له، في تلك الحقبة من الزمان أصبح الأسطول العُماني قوة كبرى؛ بل أصبح قوة مسيطرة من رأس الرجاء الصالح حتى سواحل اليابان؛ فأصبح في المرتبة الثانية عالميًا بعد الأسطول البريطاني. ولأن الدولة البوسعيدية ولّادة بالسلطين العظام؛ فعندما جاء السلطان قابوس بن سعيد- طيب الله ثراه -اهتم اهتمامًا عظيمًا بالبحرية السلطانية العُمانية، وكذلك كان من بعده حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- حتى أصبحت قوة حديثة مجهزة بأحدث التقنيات الدفاعية العالمية مع خطط التطوير والتحديث من أجل حماية السواحل العُمانية.

ومع ذلك، فإن تحميل الحكومة وحدها مسؤولية كل ما يحدث قد يُريح البعض، لكنه لا يقْذم حلًا ناجعًا؛ فالقضية ليست «قطع كهرباء» فحسب، ولا «ضيق يد» فقط، ولا «تسريحًا من العمل» كما يتردد، هذه مظاهر مؤلمة قد تكون جزءًا من المشهد، لكنها لا تختزل المشهد كله.

الحياة حين تضيق على الأسرة، تتقاطع فيها عوامل اقتصادية واجتماعية ومجتمعية تتجاوز جهة واحدة. هنا يظهر الطرف الآخر من المسؤولية: المجتمع، وبالأخص رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات؛ فالمجتمع الذي يكتفي بالتعليق بعد المأسي هو مجتمع يترك الأمور لقدرها، والمجتمع الذي يكتفي بالشفقة ولا يبني مبادرات دعم حقيقية، يدفع الثمن من أمنه الاجتماعي.

أما رجال الأعمال؛ فهم جزء من قوة الوطن، والثروة ليست امتيازًا خاصًا؛ بل واجبٌ وطني. ولذلك فإن القطاع الخاص مدعوٌ- بل مُطالب- بأن يكون شريكًا لا متفرجًا، وأن يخلق وظائف، وأن يُدرب الشباب، وأن يفتح أبوابًا جديدة، وأن يُقيم شراكات مع

الاتهامات اتجهت مباشرة نحو الجهات الحكومية المعنية باعتبارها الجهة المسؤولة عن ضمان حياة كريمة للمواطن، وعن توفير الظروف التي تمنع وقوع مثل هذه المواقف المؤلمة. وهذه مسؤولية جوهرية، لا يختلف عليها أحد.

فمسؤوليات هذه الجهات لا تتوقف عند تقديم الخدمات فقط؛ بل تشمل بناء منظومة حماية اجتماعية تستشعر الخطر قبل وقوعه. وتشمل تنظيم سوق العمل بما يقلل التسريح، وتسهيل تشغيل الشباب، ودعم الأسر ذات الدخل المحدود، وتوفير بدائل أمنة حين تضيق الخيارات. كما إن على الحكومة مسؤولية صياغة سياسات اقتصادية تُعيد التوازن بين الدخل وتكلفة المعيشة، وتضع خططًا واضحة لتقليل الضغوط على الأسر، وتمكين المواطنين من أن يعيشوا ضمن حد أدنى من الطمأنينة. وهذا كله يتطلب بصرات قوية، ومتابعة مستمرة، ورقابة فعّالة، وصناديق دعم حقيقية؛ فالحياة الكريمة ليست مجرد شعار؛ بل منظومة عمل متكاملة تمتد من التعليم إلى العمل إلى الضمان إلى الإسكان.

مأساة العمارات.. فاجعة تكشف أوجاعًا أعمق

في رفع تكاليف المعيشة وأرهقت الفئات الأكثر هشاشة، وجعلت أي اضطراب في الدخل أو الوظيفة يتحول سريعًا إلى أزمة حقيقية. لم يعد الأمر يتعلق بعجز مؤقتٍ بل بمنظومة لم توفر شبكة أمان تلتقط من يسقط، ولا آلية تمنع الانحدار إلى خيارات خطيرة. ولم تقف المأساة عند بعدها الاقتصادي وحده؛ بل تجاوزته إلى البعد الاجتماعي الذي بدا أكثر قسوة؛ إذ إن غياب أسرة كاملة لأيام دون أن يفقدها جار أو ينتبه إليها قريب كشف عن تحوّل في طبيعة العلاقات داخل المجتمع، وعن انكماش في الروابط التي كانت يومًا تمثل خط الدفاع الأول لأي شخص يقع في ضائقة.

كان المجتمع أكثر حضورًا في حياة بعضه، وأكثر حساسيةً لمن يغيب أو يظهر عليه أثر الحاجة. لكن هذه الحادثة أظهرت فراغًا مُحرزًا لا يمكن تجاهله. وما أثار القلق أن هذه الفجوة الاجتماعية تزامنت مع فجوة مؤسسية لا تقل خطورة.

فقد تساءل الناس- وبحق- عن غياب آليات يمكنها التقاط الإشارات المبكرة للأسر التي تمرّ بظروف استثنائية، وعن غياب متابعة تكاملية بين الجهات المعنية، وعن سبب استمرار الإجراءات التي قد تؤدي إلى قطع الخدمات الأساسية دون مراعاة الظروف المحيطة ببعض البيوت.

الأساطيل البحرية.. استراتيجية عُمانية

العسكرية العُمانية حتى أنشأوا قوة بحرية كبرى استطاعت أن تطرد البرتغاليين من أرض عُمان؛ بل ومن المنطقة عامة، فلقد أولى الإمام ناصر بن مرشد البحري، عناية خاصة بوضع أسس أول أسطول عُماني بحري تمكّن من خلاله من فرض الأمن وتحقيق الرخاء. ثم جاء بعد ذلك الإمام سلطان بن سيف البحري الذي قام بتجهيز أسطول عماني بحري باحترافية عالية استطاع من خلاله طرد البرتغاليين من عُمان؛ بل ولحقهم إلى شرق أفريقيا والسواحل الغربية للهند.

هنا سجّل التاريخ سيطرة وهيمنة عُمانية كبرى على المحيط الهندي؛ حيث انتشرت السفن العُمانية شرق وغرب المحيط، وأصبحت الدول الأوروبية تحسب ألف حساب للأسطول العُماني القوي وتتجنب الصدام معه، وكانت من هذه السفن، السفينة الحربية العُمانية «الملك» والسفينة «الفاك» التي كانت تحمل عشرات المدافع على ظهرها.

ولأن الأيام دول صعودًا ونزولًا، فقد جاءت فترة من الاضطرابات، التي سهّلت وجود غزو فارسي لبعض أجزاء من عُمان والخليج، وحين جاء إلى

تنفيذ مسوحات جيولوجية في 24 منطقة امتياز تعديني عبر شركات محلية ودولية

المحروقي لـ «الرؤية»: استراتيجية متكاملة لتعمين الوظائف بالتعدين.. والقطاع ينتقل من الاستكشاف إلى «التمكين»



◀ العمل على تعزيز التصنيع والمعالجة محليا بدلا من تصدير المواد الخام

◀ زيادة حجم الاستثمارات مدفوعة بثقة المستثمرين في بيئة الأعمال العمانية

◀ الأثر المالي لمشروعات التعدين سيظهر تدريجيًا خلال السنوات القليلة القادمة

الرؤية - سارة العبرية

أكد المهندس سعود بن خميس المحروقي مدير عام المعادن في وزارة الطاقة والمعادن، أن قطاع التعدين في سلطنة عمان يشهد حراكًا نوعيًا غير مسبوق؛ إذ جرى منح ٢٤ منطقة امتياز تعديني تعمل فيها شركات محلية ودولية على تنفيذ المسوحات الجيولوجية والدراسات الجيوفيزيائية والتحليل المخبرية لتحديد الجدوى الاقتصادية الدقيقة لكل موقع.

وقال المحروقي- في حوار خاص لـ «الرؤية»- إن هذه العمليات تشكل الأساس العلمي الذي بُني عليه دورة التعدين الحديثة، وهي مرحلة ضرورية قبل الانتقال إلى الاستخراج والمعالجة، مشيرًا إلى أن هذا التوجه يُعد استثمارًا طويل الأمد في البيانات الموثوقة والاستدامة، ما يجعل المشاريع القادمة أقل مخاطرة وأكثر مردودًا. ولفت إلى أن الأثر المالي الكبير لمشروعات التعدين سيبدأ في الظهور تدريجيًا خلال السنوات القليلة المقبلة، مع بدء الإنتاج التجاري في مشروع النحاس مثل الواشحي والغيزين ومشاريع إنتاج خامات المنجنيز والكروم واللاتريت والبوتاش والمشاريع الصناعية المرتبطة بها، والتي ستسهم في رفع القيمة المضافة للقطاع ومضاعفة مساهمته في الناتج المحلي خلال المدى المتوسط. وأضاف أنه على الرغم من أن مساهمة أنشطة التعدين واستغلال المحاجر في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال عند حدود ٠,٦٪، إلا أن هذه النسبة لا تعبر بدقة عن الصورة الكاملة لأنها تمثل إنتاج الخام قبل عمليات المعالجة والتصنيع.

وبيّن المحروقي أن المرحلة الحالية تتميز ببناء منظومة متكاملة تشمل التشريع والبيئة التنظيمية والاستثمارية؛ إذ تُظهر الأرقام زيادة مطردة في حجم الاستثمارات، مدفوعة بثقة المستثمرين في البيئة التشريعية واستقرار السياسات، مشيرًا إلى أن قانون الثروة المعدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/١٩) أسس إطارًا حديثًا لإدارة الثروات المعدنية، في وقت



في المضبيبي والخابورة وصحار، إضافة إلى العمل على تطوير منجم ينقل عبر شركة مزون للتعدين، وصولاً إلى تصدير أول شحنة من مركبات النحاس في مايو ٢٠٢٤.

ولفت إلى استمرار العمل على تطوير صناعات تحويلية لإنتاج الفيروكروم، مبينًا أن المعادن الصناعية مثل الجبس والحجر الجيري والسليكا والدولوميت والملح الصناعي والجابرو وغيرها تشكل موارد استراتيجية للأسواق الإقليمية والدولية.

وتابع المهندس سعود المحروقي قائلاً إن قطاع التعدين يشكل أحد أعمدة التنويع الاقتصادي في رؤية «عمان ٢٠٤٠» بعد أن أصبح رافدًا للصناعات الوطنية، خاصة النحاس المستخدم في تقنيات الطاقة النظيفة، والكروم في الصناعات المعدنية، والجبس والحجر الجيري في مواد البناء والكيماويات، مضيفًا أن سياسة وزارة الطاقة والمعادن ستمهد لإطلاق مشاريع تعدينية واعدة تُعزز القيمة المضافة وتفتح مجالات جديدة للتصنيع المحلي، مع تكامل

تمثل فيه الموانئ الرئيسية في صحار والدقم وصلالة نقاط قوة مهمة في سلسلة الإمداد، وسط توقعات بتحول التركيز من تصدير المواد الخام إلى التصنيع والمعالجة محليًا، بما يعزز القيمة الاقتصادية والصناعات الوطنية المرتبطة بالمعادن.

وذكر مدير عام المعادن في وزارة الطاقة والمعادن أن القطاع ينتقل اليوم من مرحلة «الاستكشاف» إلى مرحلة «التمكين الاقتصادي»، مع بناء سلسلة إمداد معدنية متكاملة تبدأ من المسح الجيولوجي وتنتهي عند التصدير عبر الموانئ، موضحًا أن القطاع لم يبلغ بعد ذروة إمكاناته لكنه يسير بثبات نحوها، مدعومًا بإرادة سياسية واضحة ورؤية اقتصادية بعيدة المدى.

وقال المحروقي إن سلطنة عُمان تمتلك تنوعًا جيولوجيًا فريدًا يجعلها من الدول القليلة التي تمتلك سلسلة واسعة من الخامات ذات الجدوى التجارية، ومن أبرزها النحاس؛ إذ شهد العام ٢٠٢٤ عودة قوية للإنتاج بعد انقطاع دام ١٢ عامًا، مع تطوير مناجم جديدة

المعادن الصناعية

في عمان تشكل

موارد استراتيجية

للأسواق الإقليمية

والدولية

قطاع التعدين

يشكل أحد أعمدة

التنويع الاقتصادي

في رؤية «عمان

2040»

التمهيد لإطلاق

مشاريع تعدينية

وأعدة تعزز القيمة

المضافة وتفتح

مجاللت التصنيع

المحلي

بعمانيين، خاصة الوظائف الفنية. وتحدث المحروقي عن التحديات التي تواجه المستثمرين، وعلى رأسها تعدد الجهات وتأخر الردود على طلبات الموافقات التعدينية، إضافة إلى عدم التناعم بين بعض الجهات الحكومية في الاشتراطات والمعايير، ما يسبب تأخرًا في إصدار التصاريح والمزايدات، كما السلطنة تحديات مرتبطة بتوفر البنية الأساسية المصاحبة لعمليات التعدين

في بعض مناطق التحجير البعيدة أو ذات التضاريس الصعبة، ما يتطلب استثمارات إضافية في الطرق وخدمات النقل والطاقة والمياه.

وبيّن أن هذه التحديات بدأت بالتراجع بفضل الإصلاحات الإدارية عبر المنصة الوطنية الموحدة للتعدين «منصة طاقة»، التي تهدف إلى تسريع دورة الترخيص وتوحيد الإجراءات، لافتًا إلى أن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمثل ركيزة أساسية في الاستراتيجية الوطنية؛ إذ تسعى وزارة الطاقة والمعادن إلى فتح مجالات أكبر للمستثمرين المحليين والعالميين لتطوير مشاريع كبرى تحقق القيمة المضافة. وأشار المحروقي إلى أن الوزارة تتعامل مع تذبذب أسعار المعادن بسياسة متوازنة تجمع بين التحوط الاقتصادي والتخطيط طويل الأمد؛ إذ تم تفعيل قرار إنشاء شركة وطنية لتسويق المعادن لتوحيد قنوات التسويق وتحديد أسعار عادلة ومستقرة، ما يعزز ثقة المستثمرين ويقلل أثر التقلبات السوقية إلى فرص لتعظيم العائد الوطني.

وحول نظرته عن الإجراءات لتقليل الأثر البيئي لعمليات التعدين وضمان استدامة الموارد المعدنية للأجيال المقبلة، أكد المحروقي أن وزارة الطاقة والمعادن تولي البعد البيئي في قطاع التعدين أهمية قصوى، إدراكًا منها بأن استدامة الموارد هي الضمان الحقيقي لاستمرارية النمو الاقتصادي، وبالتنسيق مع الجهات المختصة في هذا الجانب يُلزم على الشركات بإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي قبل بدء أي نشاط تعديني، مع مراقبة دورية تضمن التزامها بمعايير الصحة والسلامة البيئية وإعادة تأهيل المواقع بعد انتهاء التشغيل.

وتابع قائلاً: «تعمل الوزارة بالتعاون على العمل على دمج التقنيات الحديثة في عمليات التعدين، مثل أنظمة الرصد الفوري، هذه الإجراءات تواكب التحولات العالمية نحو التعدين المستدام، وتسهم في الحفاظ على الصحة والبيئة في المواقع التي تحتضن الأنشطة التعدينية».

296.5 مليون ريال إجمالي المبيعات المؤمّنة لدى «كريدت عُمان»

تسهم في حمايتهم من المخاطر التجارية وغير التجارية وتعزيز قدرتهم للوصول إلى الأسواق العالمية، ما يعكس التزامها بدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسية المنتجات العُمانية. وأضاف أن الخدمات التي تقدمها «كريدت عُمان» تشمل الخدمات التأمينية واستشارات للمصدرين العُمانيين وإيجاد مشترين لهم حول العالم؛ ما يسهم في تواجد المنتجات العُمانية في الأسواق العالمية، مشيرًا إلى أن هناك العديد من المنتجات العُمانية التي تُصدّر إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تتعلق بمواد البناء والإنشاءات إضافة إلى المنتجات المتعلقة بالبتروكيماويات والبلاستيك.

وأكد أن المنتجات العُمانية تحظى بسمعة مميزة في الأسواق العالمية نظرًا لجودتها العالية والتزامها بالمعايير والمحددات الصناعية الدولية، داعيًا الشركات والمصنّعين في سلطنة عُمان إلى الاستفادة من الخدمات التي توفرها «كريدت عُمان» للحفاظ على حقوقهم التجارية وزيادة حجم مبيعاتهم محليًا وعالميًا.

مسقط - العُمانية

تجاوز إجمالي المبيعات المؤمّنة لدى «كريدت عُمان» حتى نهاية الربع الثالث من العام ٢٩٦ مليونًا و٥٩٤ ألف ريال عُماني مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي البالغة ٢٧٢,٨ مليون ريال عُماني.

وسجلت المبيعات المؤمّنة للصادرات لدى «كريدت عُمان» ما قيمته ١٥٩ مليونًا و٩٦٠ ألف ريال عُماني حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥م، فيما بلغت قيمة المبيعات المحلية المؤمّنة ١٣٦ مليونًا و٦٣٤ ألف ريال عُماني.

وتواصل «كريدت عُمان» جهودها في تعزيز التجارة المحلية وزيادة الصادرات والمنتجات العُمانية في الأسواق العالمية من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والحلول التأمينية.

وقال هيثم بن عبد الله العقبوي المكلف بأعمال الرئيس التنفيذي لـ «كريدت عُمان»، إن الشركة تستهدف من خلال الخدمات التي توفرها المصنّعين والمصدرين العُمانيين؛ إذ

استعراض الفرص الاستثمارية العُمانية في «القمة الآسيوية للهيدروجين» بأستراليا

من المحلات الكهربائية خلال السنوات الثلاث المقبلة، إضافة إلى برامج الدعم المالي التي تقدمها وكالة الطاقة المتجددة الأسترالية.

كما التقى الوفد بالدكتورة فيونا سيمون رئيسة المجلس الأسترالي للهيدروجين، حيث جرى تبادل الخبرات حول تطوير مسارات إزالة الكربون في الصناعات المستهدفة والتشريعات المرتبطة بذلك، وإمكانات توظيف الهيدروجين وتحويله إلى تطبيقات عملية.

وفي إطار تعزيز التعاون التقني، قام الوفد بزيارة مقر شركة هايسانا ومصنعها في بورت كيمبلا، حيث تم الاطلاع على أحدث الابتكارات في مجال تقنيات التحليل الكهربائي، إلى جانب الحصول على رؤى متعمقة حول تطوير المشروعات التجريبية للهيدروجين. وتؤكد هذه المشاركة الفاعلة في القمة الآسيوية للهيدروجين حرص سلطنة عُمان على بناء شراكات استراتيجية، وجذب الاستثمارات، وتطوير القدرات المحلية، بما يعزز مكانتها كمركز عالمي للطاقة النظيفة ويواكب أهداف التحول المستدام.



من الاجتماعات المهمة مع عدد من المؤسسات والشركات العالمية، حيث تم بحث فرص التعاون في مجالات التمويل، وتطوير المشروعات، وتبادل الخبرات التقنية. والتقى الوفد بممثلي الحكومة الأسترالية، من ضمنها لجنة التجارة والاستثمار الأسترالية، حيث تم الاطلاع على خطط أستراليا لتطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر بطاقة تصل إلى جيجاواط واحد

وتوفير حوافز استثمارية، وتطوير البنية الأساسية.

وأكد سعادته أهمية الشراكات الدولية، ومواءمة المعايير العالمية، وتحفيز الطلب العالمي من خلال مُستهدفات على القطاعات ذات الصلة بما يضمن دفع نمو اقتصاد الهيدروجين وتطوير ممرات الهيدروجين التجارية. وعقد سعادة المهندس محسن بن حمد الحضرمي أثناء مشاركته في القمة سلسلة

سبدي - العُمانية

شاركت سلطنة عُمان في القمة الآسيوية للهيدروجين التي عُقدت في مدينة سيدني بأستراليا؛ إذ ترأس وفد سلطنة عُمان سعادة محسن بن حمد الحضرمي وكيل وزارة الطاقة والمعادن، الذي أكد على التزام سلطنة عُمان بدعم التحول نحو الطاقة النظيفة وتعزيز مكانتها كمركز عالمي للهيدروجين الأخضر.

وقال سعادته إن هذه المشاركة شكلت منصة استراتيجية للتواصل مع كبار القادة والمستثمرين والمبتكرين في مجال الطاقة، بما يسهم في إبراز الفرص الاستثمارية التي تقدمها سلطنة عُمان. واستعرض سعادته استراتيجية سلطنة عُمان لترسيخ مكانتها كوجهة عالمية في اقتصاد الهيدروجين والخطط الطموحة لتطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع، مدعومة باتفاقيات تطوير المشروعات مع أبرز الشركات المحلية والعالمية، إلى جانب استعراض أبرز الإنجازات المحققة في هذا المجال. وتركز هذه الجهود على تطوير أطر تنظيمية شاملة، وتبسيط إجراءات التصاريح،

زيادة ثقة المجتمع الدولي في بيئة الأعمال بالسلطنة

«استثمر في عُمان» تقود تحوّلًا وطنيًا عبر منظومة موحدة لجذب الاستثمار وتعزيز حضور السلطنة عالميا

مسقط- العُمانية



ابتسام بنت أحمد الفرجية

خريطة استثمارية رقمية متطورة وربطاً حكومياً موحّداً يتيح مسارات سريعة للمشروعات ذات الأولوية.

وأكدت سعادتها على أن هذا التحول عزّز حضور سلطنة عُمان على خارطة الاستثمار العالمية، وأسهم في بناء بيئة أعمال أكثر مرونة وتنافسية، مشيرة إلى أن المؤشرات الاقتصادية خلال العامين الماضيين تعكس أثر الإصلاحات الحكومية، إذ ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من ٧٨ مليار دولار أمريكي بنسبة نمو تجاوزت ١٢ بالمائة، إلى جانب صعود سلطنة عُمان إلى المرتبة الرابعة عالمياً في قائمة أبرز الجهات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يمثل دليلاً واضحاً على ثقة المجتمع الدولي بالاقتصاد العُماني والاستقرار التشريعي والتنظيمي في البلاد.

ووضحت سعادتها أن هذه النتائج جاءت

تشهد سلطنة عُمان تحوّلًا نوعيًا واسعًا في منظومة إدارة وترويج الاستثمار من خلال تبني نموذج وطني موحّد تحت مظلة «استثمر في عُمان»، الذي أصبح اليوم الهوية القيادية الجامعة لمختلف الجهود الحكومية والخاصة في جلب الاستثمارات النوعية. وقالت سعادة ابتسام بنت أحمد الفرجية، وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار، إن هذا التحول يمثل خطوة استراتيجية انتقلت عبرها سلطنة عُمان من تعذد المسارات وتباين الإجراءات إلى منظومة موحّدة تضم أكثر من ٢٢ جهة تعمل ضمن قناة واحدة، الأمر الذي أسهم في تسريع الإجراءات وتبسيطها وتقديم خدمات أعلى كفاءة للمستثمرين.

وبيّنت سعادتها أن «استثمر في عُمان» تعد منظومة متكاملة تشمل صالة موحّدة لاستقبال المُستثمرين وفريقًا متخصصًا لعلاقات المُستثمرين يتابع المشروعات من مرحلة الفكرة حتى التشغيل، إضافة إلى فريق تفاوض وطني يعزز جودة العقود ويحفظ مصالح الدولة كما تضم المنظومة

نتيجة إصلاحات شملت إنشاء محكمة الاستثمار وتطوير سياسات الإقامة الذهبية وتعزيز التكامل الرقمي بين الجهات الحكومية. وفيما يتعلق بمُستهدفات الأعوام ٢٠٢٦ - ٢٠٢٨، أشارت سعادتها إلى أن سلطنة عُمان تركز على استقطاب شركات نوعية تعمل في قطاعات الهيدروجين الأخضر والصناعات



المعدنية والتقنيات المتقدمة واللوجستيات والأمن الغذائي والسياحة مع إعطاء الأولوية للمشروعات التي تنقل المعرفة وتوفر وظائف عالية القيمة وتدعم الاقتصاد الأخضر. وأضافت سعادتها أن الجهود المقبلة تتضمن تطوير وتوطين الفرص الاستثمارية الجاهزة ضمن المنصة الرقمية لتكون مكتملة البيانات وجاهزة للتفاوض المباشر، بما يسرّع

من إغلاق الصّفقات والتوقيع على العقود الاستثمارية، مشيرة إلى أن الفترة الماضية شهدت تقدّمًا واضحًا في عدة مشروعات استراتيجية من بينها مشروع لإنتاج البولي سيليكون في صحر باستثمار يتجاوز ٥٢٠ مليون ريال عُمانى وبطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠٠ ألف طن سنويًا، ومشروع «جي أيه سولار» لتصنيع الخلايا والألواح الشمسية باستثمار يقارب ٢١٧ مليون ريال عُمانى وبطاقة تفوق ٤٠ جيجاواط سنويًا في المنطقة الحرة بصحار، إضافة إلى مشروع مختص بأحد سلاسل تصنيع البطاريات في المنطقة الحرة بصلالة.

ووضحت سعادة وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار أن هذه المشروعات تمثل دليلاً عملياً على نجاح منظومة «استثمر في عُمان» في تسريع التفاوض وتسهيل الإجراءات وتوفير بيئة استثمارية جاذبة تحوّل الفرص إلى مشروعات قائمة، مؤكدة أن سلطنة عُمان ماضية بثبات نحو تعزيز موقعها كمرکز اقتصادي واعد ووجهة جاذبة للاستثمارات النوعية التي تسهم في تنويع الاقتصاد الوطني ودعم مُستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

تعاون بين «البنك الوطني العُماني» و«إيفاتوس» لتعزيز حلول التوظيف

مسقط- الرؤية

أعلنت إيفاتوس- المنصة الرائدة في حلول التوظيف المدعومة بالذكاء الاصطناعي- عن شراكها الجديدة مع البنك الوطني العُماني، بهدف تعزيز عمليات التوظيف في البنك من خلال تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ تهدف هذه الشراكة إلى دعم برنامج «قادة الغد» من البنك الوطني العُماني، عبر حلول قائمة على الذكاء الاصطناعي تساعد على جذب وتقييم الكفاءات العمانية الشابة، بما يعزز جهود إعداد الجيل القادم من القادة في القطاع المصرفي، ويدعم أهداف التعمين في السلطنة.

ويشهد القطاع المالي في سلطنة عُمان تغييرًا كبيرًا نتيجة للتحول الرقمي السريع وزيادة الحاجة إلى الكفاءات المتميزة، وفي ظل المنافسة المتزايدة بين المؤسسات المالية، أصبح تبني التقنيات المتقدمة ضرورة لضمان استقطاب أفضل المواهب وتعزيز النمو والاستدامة. ومن هذا المنطلق اختار البنك الوطني العُماني حلول إيفاتوس لتحقيق أهداف التعمين ورفع كفاءة عمليات التوظيف في البنك بتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك مطابقة مؤهلات المرشحين مع الوظائف الشاغرة بسرعة وكفاءة، وتحليل الآلاف من السير الذاتية في ثوانٍ واستخدام

تقييمات الفيديو المدعومة بالذكاء الاصطناعي لضمان المعاملة العادلة للمرشحين، كما سيستفيد البنك من أتمتة جميع مراحل التوظيف مع إمكانية تخصيصها بشكل كامل حسب المتطلبات، وإمكانية إنشاء صفحة توظيف تعكس هوية البنك في دقائق بدون الحاجة إلى أية مهارات برمجية.

وقال علي بن موسى العبري، المدير العام ورئيس مجموعة الموارد البشرية في البنك الوطني العُماني: «تمثل هذه الشراكة خطوة مهمة في عملية استقطاب وتقييم وتطوير المواهب في البنك الوطني العُماني، فمن خلال دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة في إطار عمل التوظيف لدينا، فإننا نُعزز الكفاءة التشغيلية ونُرسّخ قدرتنا على موارد بشرية عالية الأداء ومواكبة لمتطلبات المستقبل». من جانبه، قالت نادين زريقات الرئيسة التنفيذية للإيرادات في إيفاتوس: «هذه الشراكة تمنح البنك القدرة على تطوير عملية التوظيف وبناء كفاءات تتماشى مع أهداف التعمين، مما يسهم في تحقيق النجاح المستدام في القطاع المالي». وتمنح هذه الشراكة البنك الوطني العُماني القدرة على تطوير عملية التوظيف وبناء كفاءات تتماشى مع أهداف التعمين، مما يسهم في تحقيق نجاح مستدام في القطاع المالي.



عبر القنوات الإلكترونية. ويفخر بنك مسقط بأنه كان ولايزال شريكًا في رحلة بناء الإنسان العُماني ومساهمًا فاعلاً في تحقيق التطلعات نحو مستقبل مزدهر، فعلى صعيد تنمية الموارد البشرية، يؤكّد بنك مسقط التزامه بتوفير بيئة عمل نموذجية تساهم في تمكين الموارد البشرية العُمانية وتأهيلها لمستقبل واعد بوابك التطورات التقنية والمصرفية المعاصرة، وذلك في إطار إيمانه أن الاستثمار في هذه الكوادر الوطنية ركيزة أساسية في استراتيجية البنك. ويحرص البنك على دعم الكفاءات العمانية من خلال منح العُمانيين الأولوية في التوظيف وتوفير فرص متنوعة للتدريب وتطوير المهارات والقدرات المهنية في مختلف مجالات العمل المصرفي.

مجال المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم التمويل للمشاريع الوطنية عبر مختلف القطاعات. ويؤكد البنك ريادته في القطاع المصرفي أيضا من خلال التوسع الاستراتيجي في شبكة الفروع ومراكز الخدمات التي تتجاوز حتى اليوم ١٩٠ فرع ومركز خدمات - بما في ذلك فروع ميثاق للصيرفة الإسلامية - موعّدة في مختلف محافظات ولايات السلطنة حيث تقدّم مجموعة واسعة ومتكاملة من الخدمات والحلول المصرفية، كما يمتلك البنك حوالي ٩٠٠ جهاز للخدمات الرقمية تشمل أجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الخدمة الذاتية، مع مواصلة البنك تقديم الأفضل في خدماته

فنية تنبض بالفخر والاعتزاز وتعبر عن روح المناسبة وعراقة المسيرة، ليمتد أيضا ليشمل فروعه المنتشرة في مختلف محافظات السلطنة من خلال تزيين مساحاتها بألوان العلم العُماني الزاهية، مما يمنح الزائرين تجربة مفعمة بروح الوطنية والولاء.

وفيتخر بنك مسقط بكونه إحدى أبرز المؤسسات المالية الرائدة التي تساهم بفعالية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة من خلال دعمه المستمر لمختلف القطاعات الحيوية التي تعزز مسيرة التنمية المستدامة، إذ إن الأدوار المحورية للبنك لا تقتصر على تقديم خدمات وحلول مصرفية فحسب، بل تشمل أيضا جهودا فاعلة وملموسة في تعزيز مفاهيم الشمول المالي وفي

مسقط- الرؤية

نظّم بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة- فعاليات متنوّعة في المكتب الرئيسي للبنك بمرتفعات المطار بحضور الإدارة التنفيذية والموظفين وعدد من الزبائن وذلك في أجواء احتفالية تجسد عمق الانتماء وروح الولاء الوطني، وذلك تزامنا مع احتفال سلطنة عمان باليوم الوطني.

وتضمن الاحتفال فعاليات وأنشطة متنوّعة تعكس روح الهوية العمانية شملت تقديم فقرات الفنون الشعبية التقليدية، وركنا خاصا للمأكولات العمانية وفقرات فنية أخرى عبّرت عن الفرح والولاء للوطن، الأمر الذي خلق أجواء تفاعلية بين الموظفين والإدارة التنفيذية والزبائن.

وبهذه المناسبة الوطنية، أطلق البنك عملا فنيًا غائيًا بعنوان «إحساسي المذهول» يحمل طابعا وطنيا في لوحة فنية تعبر عن الفخر بالمنجزات التي تحققت في ظل مسيرة النهضة العمانية، وقد حظي العمل الغنائي بإقبال واسع وتفاعل كبير من الجمهور وانتشار على منصات التواصل الاجتماعي محققا أصداءً إيجابية. وفي خضم الاحتفال بهذه المناسبة المميزة، زُيّنت أروقة المكتب الرئيسي للبنك بالأضواء الملونة كلوحة

البنك الأهلي يطلق الدفعة الحادية عشرة من برنامج «همم»

مسقط- الرؤية

أطلق البنك الأهلي الدفعة الحادية عشرة من برنامج «همم» الرائد لتنمية الخريجين، إذ يمثل هذا الإطلاق محطة جديدة تُضاف إلى سجل البرنامج الممتد منذ أكثر من عقد، والذي كرّس خلاله البنك جهوده للاستثمار في الكفاءات الوطنية الواعدة، وإعداد جيل جديد من المهنيين العُمانيين المتمكّنين في مختلف مجالات العمل المصرفي.

ومنذ تأسيسه في عام ٢٠١٥، أصبح برنامج «همم» أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية البنك الأهلي الهادفة إلى دعم الخريجين الجدد وتزويدهم بالمهارات التي تمكّنهم من الاندماج بثقة في سوق العمل والارتقاء بمسيرتهم المهنية. ويركّز البرنامج على تطوير الكفاءات الإدارية والتقنية والقيادية، إلى جانب بناء شخصية مهنية واثقة قادرة على خوض تحديات القطاع المصرفي، ومُنح المشاركون فرصة لاكتساب



خبرات عملية حقيقية بإشراف مباشر من خبراء البنك، مما يتيح لهم فهماً عميقاً لآليات العمل المصرفي ويهيئهم للانطلاق نحو مستقبل مهني واعد.

وتخُرج حتى اليوم أكثر من ١٢٠ مشاركا عُمانيا من برنامج «همم»، يشغل العديد منهم مناصب رئيسية داخل البنك، ليشكلوا نموذجا ملموساً للأثر الإيجابي الذي أحدثه البرنامج على صعيد تطوير الكفاءات وتعزيز القدرات المؤسسية. وتُعَد مبادرة «همم» إحدى الدعائم المهمة لجهود التعمين في القطاع المصرفي، إذ يركّز البرنامج على صقل مهارات الشباب العُماني وإكسابهم المعرفة والخبرة

العملية التي تمكّنهم من المنافسة بجدارة والمساهمة بفاعلية في دفع عجلة النمو الاقتصادي للبلاد. ويتماشى هذا النهج مع توجهات رؤية عُمان ٢٠٤٠ الهادفة إلى بناء قوة عاملة وطنية عالية الكفاءة، قادرة على قيادة مستقبل اقتصادي قائم على الابتكار والاستدامة.

ومن خلال هذه البرامج، يواصل البنك الأهلي ترسيخ دوره كشريك حقيقي في التنمية والتميز، متجاوزاً دوره كمقدم للخدمات المصرفية ليُحدث أثراً إيجابياً عميقاً في المجتمعات التي يخدمها، ويعزز مسيرة الابتكار والتمكين والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وجرى فتح باب التسجيل للدفعة الحادية عشرة من برنامج «همم»، حيث يدعو البنك الخريجين الطموحين من مختلف التخصصات الأكاديمية للانضمام إلى هذه التجربة الاستثنائية، والمساهمة في صناعة مستقبل مهني مشرق يحضنه البنك الأهلي ضمن مسيرته المستمرة نحو التميز.

مسقط- الرؤية

أعلن صحر الدولي إطلاق بطاقة الدفع الوطنية «مال»، وهي مبادرة استراتيجية يقودها البنك المركزي العُماني بهدف تطوير منظومة البطاقات الوطنية في السلطنة، حيث تمثل هذه الخطوة محطة محورية في تعزيز الاقتصاد الرقمي، وتوسيع الشمول المالي، ودعم مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ نحو اقتصاد ابتكاري أقل اعتماداً على النقد.

وتعمل بطاقة «مال» عبر شبكة الدفع الوطنية للخدمات المصرفية ليُحدث أثراً إيجابياً عميقاً في المجتمعات التي يخدمها، ويعزز مسيرة الابتكار والتمكين والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وجرى فتح باب التسجيل للدفعة الحادية عشرة من برنامج «همم»، حيث يدعو البنك الخريجين الطموحين من مختلف التخصصات الأكاديمية للانضمام إلى هذه التجربة الاستثنائية، والمساهمة في صناعة مستقبل مهني مشرق يحضنه البنك الأهلي ضمن مسيرته المستمرة نحو التميز.



الوطنية نحو اقتصاد أكثر أمناً وشمولاً وابتكاراً، وبما يتجاوز تطوير أساليب الدفع، فإن هذه المبادرة تجسّد التزاماً مشتركاً بين القطاعين العام والخاص لصياغة مستقبل أكثر استدامة للوطن، وانطلاقاً من دعمنا لهذه الرؤية الوطنية، نفخر بإسهامنا في إطلاق بطاقة مال وترسيخ مسيرة عُمان نحو الاستقلال المالي والتقدم الرقمي».

عن توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع.

وقال عبد الواحد بن محمد المرشدي، الرئيس التنفيذي لصحر الدولي: «في صحر الدولي نؤمن بأن التقدم الحقيقي يكمن في بناء منظومات تكاليف إنهاء المعاملات على البنوك والتجار والجهات الحكومية وحاملي البطاقات، فضلاً

A full-length portrait of a man in traditional Arab attire. He is wearing a white thobe with gold embroidery on the collar and cuffs, a white ghutra, and a silver agal. He has a grey beard and mustache. He is standing against a white background.



يُشَرَّفنا أن نرفع إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه -
أصدق آيات التهاني والتبريكات، ابتهاجًا بمناسبة اليوم الوطني
المجيد، سائلين المولى العلي القدير أن تُعَاد هذه المناسبة
الجليلة على جلالته أعوامًا مديدة.. وكل عام والجميع بخير.



حديد مسقط
MUSCAT STEEL